

في تحقيق التراث

تقوم وزارة الثقافة والإرشاد مشكورة بمهمة عظيمة هي كشف الستار عن الكنوز المدفونة من تراثنا العربي والإسلامي وذلك عن طريق تحقيق هذا التراث ونشره في طبعات علمية آنيقة رخيصة الثمن لتكون في متناول جميع المعنيين بالثقافة والآداب والعلوم .

وكان مما عنتت الوزارة بإصداره كتاب « المغنى في أصول الدين » للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسد أبادي المتوفى سنة ٤١٥ هـ .

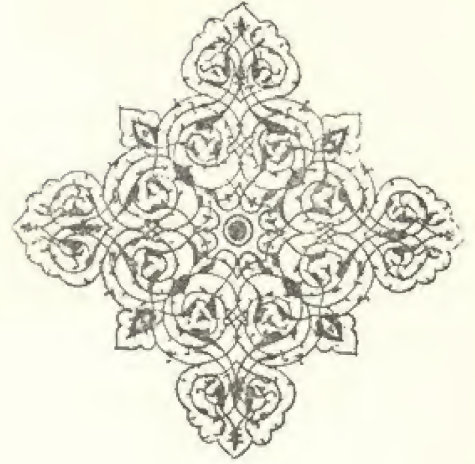
والقاضي أبو الحسن عبد الجبار هو شيخ المعتزلة في عصره كما كان قاضياً للقضاة دولة بني بويه ، عمر طويلاً إذ عاش أكثر من تسعين عاماً قضى جزءاً منها في طلب العلم ، وأمضى الجزء الآخر في التدريس والإملاء والتأليف ..

وقد عاش قاضي القضاة أبو الحسن في عصر تمتع الناس فيه برفاهية الحضارة وطيباتها ونطرف بعضهم فبلغ في ذلك حد المجون . وكان باستطاعة أبي الحسن أن ينعم بما نعم به الآخرون وأن يجارى كبار رجال دولة البويهيين في لهوهم ومجونهم خاصة وأنه كان المقرب الأثير للمصاحب بن عباد وزير البويهيين المشهور إلا أن القاضي كان يعيش حياة جادة منقطعا إلى العلم والتعليم والدفاع عن الإسلام عامة وعقيدته في الاعتزال خاصة حتى كان بحق زعيم المعتزلة وشيخها طيلة القرن الرابع وقسمهما من القرن الخامس الهجري . ولا نعلم بعده من رجال المعتزلة من بلغ مرتبته ولذلك فإن ذكر اسم قاضي القضاة في كتبهم فقد أرادوا به قاضينا أبا الحسن .

خلف القاضي ثروة هائلة من المؤلفات في مختلف العلوم العربية والإسلامية ، فقد كتب في التفسير والحديث والفقه وأصوله ، والجدل وأدبه ، والكلام أو أصول الدين إلى غير ذلك .. وبلغت كتبه حد الإجادة والاتقان في كل ما تناولته من بحث حتى أصبحت تأليفه عمدة المتأخرين في العقائد والتفسير وأصول الفقه فكان أغلب من كتب في هذه العلوم ، وخاصة من المعتزلة والزيدية ، تلميذاً له أو مستلهماً على كتبه .

وكتاب « المغنى » الذي نتحدث عنه في هذا المقال من أعظم كتبه وأضخمها ، كما يعتبر من أهم ما ألف في العقائد الإسلامية ، ومن أغناها في الأفكار وأدقها في التعبير ، وأبعدها عن الحشو واللفو من الكلام . ألفه في حوالي عشرين سنة أو تزيد ، فقد بدا به في شهور سنة ستين من القرن الرابع الهجري وانتهى منه في شهور سنة ثمانين من القرن نفسه وكان أضخم موسوعة في العقائد الإسلامية وقعت بين أيدينا حتى الآن .

جاء هذا السفر العظيم في عشرين مجلداً تناولت كل ما يتعلق بعلم الكلام أو أصول الدين ، وقد قسمه إلى بابين كبيرين هما : التوحيد والعدل على غير ما فعل في كتب أخرى ، فقد تناول أصول الدين في بعضها على خمسة أبواب هي الأصول الخمسة للمعتزلة : التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، والوعد والوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما تناولها في البعض الآخر على أربعة أبواب هي : التوحيد ، والعدل ، والنبوات ، والشرائع ، ولعل المفضل لدى القاضي هو التقسيم الذي أورده في كتاب المغنى .



المغنى في أصول الدين للـقاضي عبد الجبار بن أحمد الأسد أبادي تحقيق مجموعة من الأساتذة

عرض عام ونقد الجزء السابع عشر
بتحقيق الأستاذ أمين الخولي - بقلم عبد الكريم العثمان

ولم تقتصر هذه الموسوعة الفخمة على عرض آراء المعتزلة في مواضيع العقيدة ، وإنما سجلت بالأصالة الى ذلك مختلف الاتجاهات والمذاهب الإسلامية المعروفة آنذاك تسجيلاً موضوعياً ثم تناولتها بالدراسة والتمحيص والنقد ، ومن هنا تبدو أهمية نشر هذا الكتاب .

كما تبدو أهمية ذلك من ناحية أخرى وهي أنه أول كتاب ينشر للمعتزلة حتى الآن بعد كتاب « الانتصار » لأبى الحسين الخياط الذى أشرف على نشره المستشرق الأستاذ نيجر ، إلا أن كتاب الانتصار لا يبلغ فى أهميته مرتبة كتابنا « المغنى » خاصة وأن أبى الحسين الخياط كان يرد فيه على ابن الراوندى المعتزلى المرتد ، الذى ألف كتاباً نقض فيه فكر الاعتزال سماه « فضيحة المعتزلة » معارضاً كتاب الجاحظ « فضيلة المعتزلة » (١) ولذلك لم يأت كتاب الانتصار منظماً على شكل مؤلف يعرض فيه العقائد بصورة منهجية منظمة وإنما كان على شكل مجموعة من الجدليات والردود .

بقى كتاب المغنى مدفوناً مع جملة ما دفن من تراثنا العظيم الى أن أرسلت وزارة المعارف المصرية بعثة الى اليمن (٢) لتصوير بعض المخطوطات الموجودة فى مكتباتها ، فعثرت البعثة على هذا الكتاب كما عثرت على مجموعة أخرى جيدة من المؤلفات العربية الإسلامية فى شتى العلوم والفنون . غير أنها للأسف لم تعثر على الكتاب كاملاً إذ لم يتبق منه إلا أربعة عشر جزءاً من عشرين والأمل كبير فى الحصول على الأجزاء الباقية .

والأجزاء الموجودة هي :

الجزء الرابع : وهو تكملة لأبواب التوحيد ، وأهم مافيه الكلام فى أن الله تعالى لا تجوز عليه الحاجة ، والكلام فى نفى الرؤية وفى أنه لا يدرك بشئ من الحواس ، والكلام فى أنه واحد لثاني له فى القدم والإلهية .

الجزء الخامس : وهو تكملة لأبواب التوحيد أيضاً ، وأهم موضوعاته ، الحديث عن الفرق غير الإسلامية كالمجوس والنصارى والصائبة وأهل الأصنام وذلك للدفاع عن عقيدة التوحيد ، كما يعرض جزءاً من أسماء الله بصفاته المفيدة لما يرجع الى ذاته .

الجزء السادس : وهو أول كتب العدل ويشمل قسمين رئيسيين هما : التعديل والتجوير والإرادة .

الجزء السابع : وفيه الحديث عن القسيران ، ويلاحظ أن القاضى يعرض لكلام الله فى باب العدل ، أو أفعال الله على عكس ما يفعل الإشاعة وغيرهم إذ يدخلونه فى أبواب الصفات من التوحيد لاعتقاد القاضى والمعتزلة أن كلام الله محدث لا قديم وهو من أفعاله تعالى لا من صفاته .

الجزء الثامن : وفيه الكلام فى المخلوق ، أى الأفعال ، وبين فى هذا المجال أفعال الله تعالى وأفعال العباد .

(١) وهو من الكتب التى لم يعثر عليها حتى الآن .

(٢) كان ذلك سنة ١٩٥٢ وكان وزير المعارف آنذاك الدكتور طه حسين ، أما البعثة فقد كان على رأسها الدكتور خليل يحيى نامى ، ومن أعضائها الأستاذ فؤاد سيد أمين مخطوطات دار الكتب المصرية .

الجزء التاسع : وموضوعه التوليد أى الأفعال غير المباشرة وهي من أهم نظريات المعتزلة .

الجزء العاشر : وفيه الكلام عن الأجل والأرزاق والأسعار وفصول فى التكليف .

الجزء الثانى عشر : ويشتمل على كتاب النظر والمعارف وفصولها .

الجزء الثالث عشر : وموضوعه اللطف واللام ، ونظرية اللطف الإلهى الذى أوجبه المعتزلة من أهم أسس فـكر الاعتزال .

الجزء الرابع عشر : وفيه الكلام فى الإصلاح واستحقاق الدم والعقوبة والتوبة .

الجزء الخامس عشر : وهو كتاب النبوات وأهم مباحثه المعجزات وتمييزها عن السحر وغيره ، وفيه قسم من الأخبار .

الجزء السادس عشر : وموضوعه أعجاز القرآن .

الجزء السابع عشر : وهو مباحث الشرعيات وأصول الفقه .

الجزء العشرون : ويشتمل على الحديث فى الإمامة والصفات التى يختص بها الإمام ، وواجباته ، وعزله ، وصحة خلافة الأئمة الأربعة الى غير ذلك من المباحث .

وقد عهدت وزارة الثقافة والإرشاد الى عدد من العاملين فى حقل الدراسات الإسلامية تحقيق هذا الكتاب ، وانتهى أكثر الأساندة المحققين من الأجزاء التى بين أيديهم وصدر بعضها . والأجزاء التى صدرت هي :

١ - الجزء السادس : وقد صدر فى جزئين :

كتاب التعديل والتجوير : حققه الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى .

كتاب الإرادة : حققه الأب جورج قنوتى .

٢ - الجزء السابع : خلق القرآن : حققه الأستاذ إبراهيم الأبيارى .

٣ - الثانى عشر : النظر والمعارف : حققه الدكتور إبراهيم مدكور .

٤ - الثالث عشر : اللطف : حققه الدكتور أبو العلا عفيفى

٥ - السادس عشر : أعجاز القرآن : حققه الأستاذ أمين الخولى .

٦ - السابع عشر : الشرعيات : حققه الأستاذ أمين الخولى وأكثر الأجزاء الباقية تحت الطبع وستصدر قريباً .

ولا شك أن كثيراً من الصعوبات قد جابهت السادة المحققين، وذلك بسبب الاعتماد على نسخة واحدة فى كثير من الأجزاء ، وهذا ما جعل من الصعب تحديد النص أو تصحيح قراءة بعض الالفاظ والجمل . ثم أن المخطوط كتب بخط قديم غير واضح، وعلى ورق كاد أن يتلف وفيه خروم كثيرة سقطت بسببها كثير من الكلمات فتعلزت قراءتها بالإضافة الى سقوط الصفحات الاولى والاخيرة فى بعض الأجزاء .

ومع كل هذه الصعوبات بذل الأساتذة المحققون جهودا مشكورة لتقويم النص وتحقيقه وتقديمه ما يظن أنه القراءة الصحيحة . إلا أن هذا لا يمنع من إيراد بعض الملاحظات حول تحقيق هذا الكتاب وإن كانت لا تنقص من قيمة الجهد العظيم الذى بذل فيه .

هذه الملاحظات على نوعين : فمنها عام يشمل الاجزاء جميعا ومنها خاص ببعض الاجزاء .

أما الملاحظات العامة فيمكن أن تجمل فى انه لم توضع على ما يظهر خطة مشتركة للعمل بين السادة المحققين . وكان ذلك سببا لاختلاف رموز الاختصارات والإشارات الى النقص والزيادة فى النسخ الى غير ذلك ، كما أنه كان من أسباب الخطأ فى بعض القراءات كما حصل فى الجزء السابع ص ١٢٨ سطر ١٠ إذ قرأ السيد المحقق عبارة على النحو التالى « وقد أوردنا ذلك فى بعض اللع أيضا » وصحتها فى « نقص اللع » وهو كتاب مشهور للقاضى عبد الجبار ألفه مناقضا لكتاب « اللع » لأبى الحسن الأشعرى ، وهو كتاب مشهور أيضا طبعه الأب مكارنى .

وكان من نتيجة ذلك أيضا أن بعض السادة المحققين عرف الاعلام المذكورة فى الكتاب وبعضهم ترك التعريف بها وكان يجب أن يتفق على التعريف بها أو ترك ذلك الى جزء لاحق تصرف فيه الاعلام كلها ، وسبب هذا التردد والخطأ فى التعريف باسماء بعض الاشخاص الذين كان يستشهد بهم القاضى كثيرا فى كتبه فقد قرأ السيد محقق الجزء الثالث عشر ص ١٥٥ سطر ١ « فقد ذكر أبو على بن جلال رحمه الله » وأشار فى الهامش « لعله أبو على محمد البصرى من أتباع أبى هاشم » وصحته « أبو على ابن خلاد » وقد ذكره ابن المرتضى صاحب المنية والامل فى الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة وقال « هو أحد أساتذة القاضى » كما قرأ السيد المحقق فى نفس الصفحة « وذكر شيخنا أبو عبد الله رحمه الله مثلا .. » وقال فى الهامش « لعله أبو عبد الله محمد بن زيد الواسطى المتوفى سنة ٣٠٦ ، وكان من أتباع أبى على الجبائى » مع أن هذا الاسم يتردد فى جميع اجزاء المتن ، وهو أبو عبد الله الحسين بن على البصرى شيخ القاضى عبد الجبار ، قال صاحب المنية والامل ص ١٠٥ : تولى سنة ٣٦٧ ، إلا أن القاضى عبد الجبار فى طبقاته ورقة ٧٧/ب * يذكر أن وفاته كانت سنة ٣٦٩ هـ ونقل عنه هذا التاريخ الحاكم أبو السعد فى شرح عيون المسائل *

كما كان من أسباب فقدان الخطة المشتركة اختلاف السادة المحققين فى قراءة بعض المصطلحات الكلامية ، وفى ظنى أنه لو كانت هنالك خطة واتصال مستمر بين المحققين لتمكن تجنب مثل هذه الهنات ولجاء العمل كاملا من جميع وجوهه .

ومرة أخرى ، لا أحب أن انتقص من قيمة العمل العظيم الذى قام به المحققون فى تقويم نص كتاب صعب مكتوب بعبارة علمية جادة لا تحتمل التصرف أو التأويل .

أما الملاحظات الخاصة بكل جزء من الاجزاء ، فإن ذلك يتطلب عرض اجزاء الكتاب كلها ، ولا أظن أن هذه المجالة تسمح لى بالقيام بمثل هذا العمل ، لذلك فأننى سأجتزئ بإيراد

* مخطوط من جزء واحد فى مكتبة الأستاذ فؤاد السيد .

* مخطوط بدار الكتب .

الملاحظات الخاصة بأحد الاجزاء الذى الجانى ضرورة تحفير بعض البحوث الى قراءته قبل الاجزاء الأخرى على أن أنكلم عن الاجزاء الباقية فى أعداد قادمة إن شاء الله .

والجزء الذى سنتناوله بالنقد هو الجزء السابع عشر ، وقد نشر باسم « الشرعيات » ويشمل كما ذكرنا آنفا آراء القاضى فى أصول الفقه مما يتصل بعلاقتها بالتكليف ، أى بما يوجب العقل والسمع على العبد من أفعال وتصرفات .

قام بتحقيق هذا الجزء الأستاذ أمين الخولى وحرره على مصورة واحدة .

والجزء - والحق يقال - من أصعب الاجزاء قراءة بسبب كثرة خرومه ، وطمس بعض صفحاته وتمزق بعضها الآخر . وقد حاول الأستاذ المحقق جهده أن يقدم النص السليم ، فأصاب فى كثير من المواضع وأخطأ فى بعضها ، ولعل من أهم أسباب الخطأ أنه لم يرجع الى المخطوطة وإنما اكتفى بالصورة مع أن المخطوطة موجودة فى دار الكتب والرجوع اليها يتبين أن الصورة كثيرا ما ينقص منها بعض الكلمات فى أوائل الاسطر أو أواخرها بسبب ضيق الفيلم عن استيعاب الصفحة بأكملها كما أنه حصل بعض التكرار أثناء تصوير بعض الصفحات كما فى الصفحة ١٩٦ (لوحنا ١ و ب) فقد أقيمت مرتين وأثبتها المحقق فى كلتا المرتين ، مع أنه لو عاد الى المخطوطة لوجد أن الخطأ من التصوير ، ولاستقام اللفظ ، وكذلك فقد أقيم المصور على الصورة الصفحة ١٦٩ (لوحنا ١ و ب) ، وهى من جزء آخر لعللاقة له بهذا الجزء ، وأثبتها السيد المحقق وأبدى تشككه وعجبه من وجود هذه الصفحة ، ولو أنه عاد الى المخطوطة لوجد أنها مقلحة على هذا الجزء .

ثم أن السيد المحقق ترك كثيرا من الفراغات والصفحات البيضاء لانه لم يستطع قراءة ما فيها ، ولو أنه استعان بالمخطوطة لوضح له كثير مما غمض عليه من القراءة ولاستطاع أن يقدم النص أكثر كمالا .

والحقيقة أن القارئ لهذا الجزء كما قدم قد يظن لكثرة الالتواءات فى لفته أن قاضى القضاة أعجمى لا يحسن الكتابة مع أنه لو اكتمل تقويم النص بالرجوع الى المخطوطة لاستقامت قراءة كثير من الالفاظ والمبارات ولوضح أن القاضى يجيد الكتابة وأنه دقيق التعبير ، ولا يمنع كلمة إلا اذا كانت تؤدي غرضا وفائدة .

ولابد قبل البدء بتفصيل ما أجملت من أن ألقت النظر الى أنه قد يكون ما سأتبته فى هذا المقال من النص وتصحيحاته كثيرا ولكنه لا بد منه حتى يتيسر لمن اقتنى هذا الجزء أن يكمله ويصحح ما وقع فيه فيسيغ قراءته وفهمه .

١ - أثبت الأستاذ المحقق لوحتى ١ و ب من الورقة الأولى من المخطوط فى الصفحة ٧ من المطبوع على النحو التالى :

فى السطر ١ -	العلم
فى السطر ٢ -	من ومن وذلك ما
فى السطر ٣ -	يصح فى طريقة العلوم الضرورية ولا المكتسبة
فى السطر ٤ -	علمه به دون علمه
فى السطر ٥ -	ينب الى الصديق أخفى

من علمه بما بينا

في السطر ٦ - وهذا طريقة واجبة في العلوم

في السطر ٧ - وجوزنا ذلك لجوزنا مثله

في السطر ٨ - وهذا يوجب ابطال من هذه

في السطر ٩ - فان قال : ان العلم بمراده هنا فراغ في الصفحة بمقدار سطرين

ضرورية لانا نعلم اختلاف الناس في وفي صفاته ونعلم الحاجة في ذلك الى الاستدلال ، فلا فرق بين من قال انها ضرورية وبين من قال ذلك ولا فرق بين هذا القول وبين القول بان افعال العباد كلها ضرورية من قبله تعالى وفي ذلك العباد او التعبد التي كان غايتهم قد تقدم في جميع ذلك فساد قولهم

وبالمودة الى المخطوط ومع شيء من التمكن فيه والصبر عليه يمكن اثبات هذه الصفحة كما يلي :

في السطر ١ - الاصل مكتسب ، ولو جاز فوجد العلم الذي هو اجل

في السطر ٢ - يكون اغمض ومن حق ما يكون اغمض ان يكون اجلي وذلك مما

في السطر ٣ - لا يصح في طريقة العلوم الضرورية ولا المكتسبة ولذلك لا يصح

في السطر ٤ - ان يكون لذلك مما للجلى علمه به دون علمه بالخفى وان يكون علمه

في السطر ٥ - « بما » (*) يستند الى الضروري باول مرتبة اخفى من علمه بما يستند

في السطر ٦ - اليه بواسطة ، وهذا طريق واجبة في العلوم كوجوب

في السطر ٧ - تعلق بعضها ببعض ، فلو جوزنا في ذلك النقص لجوزنا مثله في

في السطر ٨ - تعلق البعض ببعض ، وهذا يوجب ابطال ما نعرفه من هذه

في السطر ٩ - الاحكام العامة في العلوم . فان قالوا : ان العلم بمراده

في السطر ١٠ - من الخطاب ليس هو العلم بصفاته فلا يمكن كونه

في السطر ١١ - فرعا على العلم بذاته بل هو علم معه الخطاب . والخطاب

في السطر ١٢ - لا يعلم باضطرار . قيل لهم : اعتبرتم اللفظ في ذلك

في السطر ١٣ - ولم تأملوا « المعنى » (*) وليس يجب اذا علقنا الارادة بالخطاب

في السطر ١٤ - « ان تكون » (*) بصفات الخطاب لان القديم هو المرید بخطابه

في السطر ١٥ - منا ما سميت من العبارات والعلم بان المراد بالخطاب

في السطر ١٦ - يتلو العلم بانه جل وعز مرید منا ذلك .

(*) قراءة اجتهادية .

والعلم بانه مرید

في السطر ١٧ - فرع على العلم بذاته فلو جاز ان يعلم ذلك باضطرار

في السطر ١٨ « - » بابه طريقة الاكتساب « - » لجاز القول

في السطر ١٩ بان العلم بكونه قادرا وعالما وحيا « طريقة » (*) الاضطرار فانه « لا تعلم » (*) ذاته الا من جهة الاكتساب ومتى جوزنا المخالفة في ذلك

في السطر ٢٠ - ما تكلمنا به على من قال (١)

في السطر ٢١ - اجمع « تكون » ضرورة لانا نعلم اختلاف الناس في الله (٢) وفي صفاته ونعلم الحاجة في ذلك الى الاستدلال بها (٣) . فلا فرق بين من قال فيها انها ضرورية وبين من قال ذلك . ولا فرق بين هذا القول وبين القول بان افعال العباد كلها ضرورية من قبله تعالى وفي ذلك أيضا (٤) العبادة (٥) او التعبد فمتى (٦) كان قولهم يندح (٧) جميع ذلك فقد « بان » (*) فساد قولهم . ويلاحظ ان الاستاذ المحقق اسقط هنا أكثر من عشرة أسطر كما أنه ترك أغلب الصفحة بيضاء .

٢ - في الصفحة ٨ من المطبوع اثبت السيد المحقق الصفحة على النحو التالي :

فان قالوا : انه تعالى يضطر الى المراد « - » لان الخطاب ليس بدلالة ولا بد من معرفة المراد من الاضطرار والا لم تحصل المعرفة وليس كذلك « - » في كونه قادرا او عالما لان الأدلة على ذلك صحيحة معينة

على الاضطرار

مع القول بان العلم بذاته ان يصح كون بمراده ضرورة ثم قولوا انه تعالى يختار الى ذلك فاما ونحن نمتنع من صحته فالذي اوردتموه له

(وترك هنا فراغا لسطرين مع ان الكلام متصل)

وبعد فانكم بنيتم ذلك على ان الخطاب لا يدل على كونه قادرا وعالما وقد بينا انه يدل وان كان وجه دلالة على كونه قائما وقادرا / فقد بينا في ذلك ..

ويمكن بالرجوع الى المخطوطة أيضا ملء الفراغات وقراءة الصفحة على النحو التالي :

فان قالوا انه تعالى يضطر الى المراد « بخطابه » لان الخطاب ليس بدلالة ولا بد من معرفة المراد فلا بد من الاضطرار ، والا لم تحصل المعرفة وليس كذلك الحال في كونه قادرا او عالما لان الأدلة على ذلك صحيحة وهي معينة على الاضطرار قيل له : اذا ثبت بما قدمناه ان ذلك يصح فهذه التفرقة ساقطة لانها مبينة على انه تعالى « لايجوز » ان يختار في أحدهما خلاف

* قراءة اجتهادية .

* في السطر كلمات غير مقروءة

(٢) أنقصا من القراءة

(٣) أنقصا من القراءة

(٤) أنقصا من القراءة

(٥) قرأها العبادة

(٦) قرأها التي

(٧) قرأها من تقدم في

ما يختاره في الآخر «فيلتقى» (١) ان مع القول بان العلم بذاته اكتساب يصح كون العلم بمراوده ضرورة .

ثم قولوا انه تعالى يختار ان يضطر الى ذلك فاما ونحن نمتنع من صحته فالذى أوردتموه « لا مؤيد » * له

وبعد . فانكم بتيتم ذلك على أن الخطاب لا يدل بدلالة الأفعال على كونه قادرا وعالما وقد بينا « فيما تقدم » * أنه يدل وان كان وجه دلالة مفارقا لوجه دلالة العقل على كونه فاعله قادرا « من حيث دلالة » * الحكمة والاعتبار لا على طريقة الإيجاب / فقد بينا في ذلك .

٢ - في الصفحة ٩ سطر ٢ ترك فراغا للكلمة هي : التعويض ، وفي السطر ١٩ ترك فراغا لعدة كلمات لم أتبين الا واحدة هي : الالام . وفي السطر ٢٠ أنقص كلمتين هما : وجوه ، عليها .

٤ - في الصفحة ١٠ : أثبت السطر الاول على النحو الاتي ، وبعد : فانا نقول في الخطاب لو صح فساد الوجه ، وصحته : وبعد فانا نقول في الخطاب الواقع منا انه يدل لو صح الوجه . وفي السطر الثاني من الصفحة ذاتها زاد كلمتين هما : اذا وقعت . وفي السطر ٤ من الصفحة نفسها قرأ : وسائر اوصاف وجودها ، وصحته ، وسائر اوصافها وجودها .

٥ - الصفحة ١٤ السطر ١٩ قرأ : فيجب أن يقع وصحته : فيجب أن لا يقع .

٦ - في الصفحة ١٨ السطر ٨ قرأ : بعددها من اجراء القصد ، وصحته اجزاء . وقد اشار في الهامش انها قد تقرأ : اجزاء وان ما أثبتته أشبه بالسياق . الا أن السياق مع كلمة اجزاء . ويفسر ذلك ما بعده لأن كلمة الاجزاء ترد في الصفحة ١٩ في السطر ٥ والسطر ١٦ .

٧ - في الصفحة ٢٣ السطر ٤ قرأ : فيزيده ، وصحته : فيزيده

وفي السطر ٥ قرأ : ولو انه كونه عالما ، وصحته : وان كان عالما .

٨ - في الصفحة ٢٨ السطر ٥ ترك فراغا للكلمة هي : أشد . ٩ - في الصفحة ٣٠ السطر ١٣ ترك فراغا للكلمة هي : غرورا .

١٠ - في الصفحة ٣١ السطر ١٨ قرأ : نضطر ، وصحته : يضطر

١١ - في الصفحة ٣٣ السطر ٥ قرأ : لان في ذلك ما يجري السلم دون الخيانة . وصحته : لان في ذلك ما يجري مجرى الفساد والخيانة . وفي السطر ٩ قرأ : وفي نيته ، وأشار في الهامش انها قد تكون في بيانه ، وهذا هو الاصح .

١٢ - في الصفحة ٣٤ السطر ٥ قرأ : مما يدعو ، وصحته : ما يدعو ، وفي السطر ٨ قرأ : فاذا لم يقبح ذلك ، وصحته : فاذا لم يصح ذلك . وفي السطر ١٧ قرأ : يقوت ، وصحته : ثبوت .

١٣ - في الصفحة ٣٦ السطر ٧ قرأ : انه تعالى يخفى مراده وصحته : يخفى مراده . وفي السطر ١٢ قرأ : صالح مئة وقد كرر

(١) من الاحرف الباقية يمكن قراءتها فيلتيق ، او فيلتقى . * قراءة اجتهادية

ذلك في أكثر من موضع ، وصوابه صالح قبه وقد ترجم له ابن الرقي في النية والأمل ص ٧٣ طبعة بيروت .

وفي الصفحة ٤٠ قال عن الورقة ٢٠/م من المخطوط : انها مضموسة لا يقرأ منها شيء ، ولو رجع المحقق الى المخطوطة لوجد انه ليس هناك صفحة مضموسة ، فالصفحة بيضاء لانها نهاية الفصل . ويدل على ذلك أن القاضي يقول في أخسر الورقة السابقة : يتلوه في الذي يليه فصل في أن ما يريدته تعالى بالخطاب ويفيده لابد من أن يدل عليه . ونجد هذا مثبتا بالورقة ٢٠ ب من المخطوط : فصل في أن ما يريدته تعالى بالخطاب . . .

١٤ - في الصفحة ١٢ ، قرأ : أولا ، وصحته أم لا . ١٤ - في الصفحة ١٧ السطر ٤ قرأ : لكنت تدخل ، وصحته : لكنت لا تدخل . وفي السطر ٥ قرأ : لحصل ، وصحته : يحصل .

١٥ - في الصفحة ١٩ قرأ الاسطر ١ ، ٢ ، ٣ على النحو التالي : .. فانه تعالى يميز بين خطابين بما اقترن به الاضطراب الى قصد الشيء عرفنا به المراد ، وما عرى عن ذلك لا يعرف به المراد . وصحتها : بانه تعالى يميز بين خطابين بين اثنين : بما اقترن به الاضطراب الى قصد الشيء ، والمتحمل عرفنا به المراد ، وما عرى من ذلك لا يعرف به المراد .

١٦ - في الصفحة ٥١ السطر ٦ قرأ : المختلفين ، وصحته : المخالفين

١٧ - في الصفحة ٥٨ السطر ٥ قرأ : بموتبة ، وصحته : طريقة

١٨ - في الصفحة ٦٠ السطر ٨ ترك فراغا للكلمة (قال في الهامش انها لا تقرأ) وهي : بذلك

١٩ - في الصفحة ٦١ السطر ١٠ قرأ : وجوب وهي : وجب ٢٠ - في الصفحة ٦٢ السطر ١٣ قرأ : أن ، وهي : أو

٢١ - في الصفحة ٧١ السطر ٥ قرأ : الذي المراد به ولا يسمعه ، وأشار في الهامش الى أن هنا فراغا للكلمة وان السياق لا يتصل ، غير أن السياق متصل ، ومثل هذه الغرافات يتركها الناسخ أحيانا .

٢٢ - في الصفحة ٧٢ السطر ٩ قرأ : ان تجعل ، والأصح : ان يجعل

٢٣ - في الصفحة ٧٣ السطر ١٧ قرأ : من أن يعلم به ، وصحته : من العلم به

٢٤ - في الصفحة ٧٦ السطر ١٢ قرأ : لافرق بين التكليف العقلي والسمعي ، وصحته العقل والسمعي

٢٥ - في الصفحة ٧٧ السطر ٩ قرأ : بعد تمام الغسل ، وصحته : فيه تمام الغسل

٢٦ في الصفحة ٧٩ السطر ١٤ ترك فراغا لكلمات ضائعة ، وليس هنالك أى كلمة ضائعة من الاصل ، وكذلك في الصفحة ٨٠ السطر ٢ .

٢٧ - في الصفحة ٨٠ السطر ٣ ، ٤ قرأ : الا أن تعول عليه المواضعة ويكون في حكم القول ، وقد صححها الناسخ على هامش المخطوطة « الا أن تكون عليه المواضعة فيصير في حكم القول » وفي السطر ٤ قرأ : لخطاب ، وصحتها : بخطاب .

٢٨ - في الصفحة ٨٤ السطر ١١ قرأ : لان القول ، وصحتها : لان الذى يدل . وفي السطر ١٨ ترك فراغا لكلمة ، وتقرأ في المخطوطة ، هى : الاسم .

٢٩ - في الصفحة ٨٧ قرأ عنوان الفصل على النحو التالى : فى أقسام الأدلة التى يخص بها العموم يبين بها المراد بالخطاب المجمل . وصحته : فى أقسام الأدلة التى يخص بها العموم ويتبين بها المراد بالخطاب المجمل وغيره .

٣٠ - فى الصفحة ٨٨ السطران ٦ و ٧ قرأ : قد صارت أدلة اختصت بأوصاف دالة لغيرها ، وصحته : قد صارت إذا اختصت بأوصاف دلالة لغيرها . وفى السطر ١٦ كلمة « لاتدل » مكررة وفى السطر ١٩ قرأ : المختلفين ، وصحته المختلفين . وترك فراغا لكلمة ، لعلها : لما كانت .

٣١ - فى الصفحة ٩٦ السطر الثانى قرأ : كالمخطوط ، وصحتها : كالحظر .

٣٢ - فى الصفحة ٩٩ السطر ٥ قرأ : وقد يوصف بان عليه ان يقله فبان بذلك ، وصحته : فقد يوصف بان عليه ان يقله . قد بان بذلك . وفى السطر ٦ قرأ : شبه ، وصحتها : وشبه . ٣٣ - فى الصفحة ١٠٠ سطر ٢ ترك فراغا لكلمة ، وهى : بجوارح ، جمع جارحة ، وهو يستعمل هذا التعبير فى كتبه الاخرى ، وفى السطر ١٥ قرأ : اذا كان خلف الاول وشرع فعله ، وصحتها : اذا كان كلف الاول ويتنوع فعله .

٣٤ - فى الصفحة ١٠٠ سطر ٦ قرأ : وعندهم ان بعد الوجود ، وترجيحى : وعندكم ، لانها أقرب الى السياق .

٣٥ - فى الصفحة ١٠٦ سطر ١ قرأ : وأسير عليه ، وصحتها : وأشير عليه .

٣٦ - يوجد هنا تقديم وتأخير فى اثبات الصفحات وأرقامها ، فقد أثبت فى الصفحة ١٠٩ السطر ١٧ ما يلى : فان قال : انه وان سأل الواجب فليس يصير واجبا بمسألة فالسؤال صحيح ، وقال فى الهامش : انه يلى ذلك نحو خمس كلمات مشتبهات ولم يشبها ، وبالعودة الى المخطوط تبين انها : « تم والحمد لله رب العالمين » وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله الطاهرين .

وهنا تنتهى الورقة ٥٨ من المخطوط . الا أن الأستاذ المحقق أدخل عليها ما هو من الورقة ٦٠ من المخطوط . ويجب أن يشب الكلام على الشكل التالى ، بمد الصفحة ٥٨ ب تليها الصفحة ٥٩ ا وهى بيضاء . ثم ٥٩ ب وفيها ما أثبتته المحقق فى أسفل الصفحة ١١٠ من الكتاب المطبوع بعد السطر ١٠ . ثم تبدأ الورقة ٦٠ من المخطوط على النحو التالى :

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين فان قال انه وان سأل الواجب فليس يصير واجبا بمسألة فالسؤال صحيح . ثم يتصل الكلام بأول الصفحة ١١٠ من المطبوع ويحذف ما أثبت أسفلها بعد السطر ١٠ ، لان ما أثبتته الأستاذ المحقق يومهم تقديمها وتأخيرها فى أوراق المخطوط . وأما ما ذكره من انه وصل الكلام بما فى صفحة ٦٠ دون إعادة السؤال الذى أورده فى ذيل صفحة ٥٨ فلا ندرى لم فعل المحقق هذا ولم يجر عليه فى الكتاب الا هذه المرة . فقد اعتاد دائما اثبات الصفحات كما هى .

٣٧ - فى الصفحة ١١٨ السطر ٨ ترك فراغا لكلمة ، هى : سليما .

٢٨ - فى الصفحة ١٢٢ السطر ٧ قرأ : انها اذا وردت بعد الإباحة وجبت ، وقد صححها الناسخ على المخطوطة : انها اذا ورد بعد الإباحة حظر كانت على الإباحة .

٢٩ - فى الصفحة ١٢٣ السطر ١٠ قرأ : بان ذلك يوصل به لخير بين ، وصحته : بان ذلك يوجب أن يخير بين .

٤٠ - فى الصفحة ١٢٦ السطر ٥ قرأ : وعدده ، وصحته : وغيره .

٤١ - فى الصفحة ١٢٩ السطر ٣ قرأ : نزل به ، وصحته : يرد .

٤٢ - فى الصفحة ١٣١ السطر ٥ قرأ : تنبيه ، وصحته : تبيينه .

٤٣ - فى الصفحة ١٣٢ السطر ١٠ قرأ : ولوجب مثله فيما تكلفه الأمة له العلماء ، وصحته : ولوجب مثله فيما تطلقه الأمة وبعض العلماء .

٤٤ - فى الصفحة ١٣٩ سطر ٦ قرأ : ينقل ، وصحته : ينقل .

٤٥ - فى الصفحة ١٤١ السطر ١٨ قرأ : جميع ، وصحته : بجميع .

٤٦ - فى الصفحة ١٤٢ السطر ١٦ ترك فراغا لكلمة ، هى : التابع

٤٧ - فى الصفحة ١٤٣ السطر ٧ قرأ : القادر ، وصحته : القاصد

٤٨ - فى الصفحة ١٤٩ سطر ١٢ قرأ : أوله ، وصحته : أول

٤٩ - فى الصفحة ١٦٤ السطر ١٣ قرأ : لانه جل وعز يعتد به ، وصحته : لانه جل وعز يقصد به . وفى السطر ١٥ قرأ : انا لا نعتد بذلك ، وصحته : اذن لا يعتد بذلك .

٥٠ - فى الصفحة ١٦٩ السطر ١٣ قرأ : لانها تقتضى من يرى اتباع . . وصحته : لانها تقتضى التحذير من ترك اتباع .

٥١ - فى الصفحة ١٧٢ السطر ٢٠ ترك فراغا لكلمة ، هى : شمل

٥٢ - فى الصفحة ١٧٤ السطر ٥ قرأ : فى بيان ما الاجماع ، وقال فى الهامش : رسم ما بعدها فى الصورة هكذا لله فهل المراد مائة ؟ انه هو المراد والقاضى يستعمل هذا الاصطلاح كثيرا .

٥٣ - فى الصفحة ١٨١ السطر ٧ قرأ : نستغنى عن تتبع ، وصحته : لا نستغنى عن تتبع

٥٤ - فى الصفحة ١٨٤ السطر ٨ قرأ : أن مزيتها ، وصحته : ان طريقها ، وفى السطر ٩ قرأ : وأدل ، وصحته : او دل

٥٥ - فى الصفحة ١٨٦ السطر ١٠ قرأ : تثبتون ، وصحته : تثبتوه .

٥٦ - فى الصفحة ١٨٧ السطر ٦ قرأ : لايد من أن عسرفوا صحته ، وصحته : لايد من أن عرفوا صحته ، وفى السطر ١٢ قرأ : بالاستدلال ، وصحته بالاستدلال ، وفى السطر قرأ : من أحوالهم فيما ، وصحته : من أحوالهم التثبت فيما .

٥٧ - فى الصفحة ١٩٠ سطر ٧ قرأ : لازجا المناقضة، وصحته لادعاء المناقضة .

٥٨ - فى الصفحة ١٩١ السطر ٢ قرأ : طريقة ، وصحته : طريقة دون نقط على التاء . وفى السطر قرأ : وفى خير احد

لكونه من ، وصحته : وفي خير أحد الخونة من المجوس
انهما

٥٩ - في الصفحة ١٩٢ السطر ٧ قرأ : يفعلونه ، وصحته :
ينقلونه ، وفي نفس السطر قرأ : فيما ذكرناه ، وصحته : مما
ذكرناه .

٦٠ - في الصفحة ٢٠٠ السطر ١٠ ترك فراغا للكلمة ، هي :
مزيجا

٦١ - في الصفحة ٢٠٢ السطر ١١ ترك فراغا للكلمة : لا اورد
أبو بكر ، وصحته : لا اورد فيه أبو بكر .

٦٢ - في الصفحة ٢٠٤ السطر ١٣ قرأ : وقدموه ، وصحته :
وقد صرح ، وفي السطر ١٥ قرأ : يتوبون ، وصحته : يترقون
٦٣ - في الصفحة ٢٠٥ سطر ٢ العنوان قرأ : «مايه» تركها
دون تنقيط وصحتها مائة

٦٤ - في الصفحة ٢٠٦ السطر ٣ قرأ : فيه باقي الفصل ،
وصحتها : فيه تمام الفصل .

٦٥ - في الصفحة ٢٠٨ السطر ١٧ قرأ : هنا اذا وقع ، وقال :
قد تقرا هذا ، وأرى أن القراءة الثانية هي الأصح

٦٦ - في الصفحة ٢١٠ السطر ١٩ قرأ : قام الدلالة ، وأرى
أنها تقرا : قيام الدلالة (قراءة اجتهدية)

٦٧ - في الصفحة ٢١٦ السطر ٧ قرأ : وهذا ، وصحته :
هذا ، وفي السطر ١٢ قرأ : فغير منكرنا ليقال به ، وصحته :
فغير منكر ليفاد به .

٦٨ - في الصفحة ٢١٩ السطر ١٤ قرأ : لم يعتقد
حجة ترك فراغا للكلمة ، وصحته : لم نعتقده حجة .

٦٩ - في الصفحة ٢٢١ السطر ١ ترك فراغا للكلمة ، لعلها :
شرد ، وفي السطر ١٣ ترك فراغا للكلمة ، هي : ولذلك . وفي
السطر ١٤ فراغ للكلمة لعلها : الاجماع .

٧٠ - ص ٢٢٤ سطر ٩ قرأ : عن قياس بنص أو دلالة قطعنا
عليه والا ، وصحته : عن قياس بنص أو دلالة قطعنا به لعلته والا

٧١ - ص ٢٢٥ سطر ١٨ قرأ : اربت ، وصحته : زادت

٧٢ - ص ٢٢٧ سطر ١٨ ترك فراغا للكلمة ، لعلها : مع

٧٣ - ص ٢٣٢ سطر ٦ قرأ : الرضا ، به ، وصحته :
الرضا بذلك ، وفي السطر ١٣ قرأ : بين في ذلك ، وصحتها :
بين ذلك .

٧٤ - ص ٢٣٦ السطر ١٢ قرأ : تدعو اظهاره ، وصحتها :
تدعو الى اظهاره

٧٥ - ص ٢٣٧ سطر ٢ ، قرأ : كمسالة الجد ، وغيرها ،
وصحتها : كمسالة الجد والحراية ، وغيرها . ومسالة الحراية
مشهورة في الفقه الاسلامي وهي تقوم على الخلاف في ترتيب
احكام الآية « انما جزاء الذين يحاربون الله .. الخ »

٧٦ - ص ٢٣٩ سطر ٤ قرأ : وهذا هو الاعرف ، وصحته :
وهذا هو الاقرب ، وفي سطر ٥ قرأ : لانه لو لم يحصل فيه النكر
من انه يقول ، وصحته : لانه لو لم يحصل فيه أكثر من انه يقول

وفي ص ٢٤١ سطر ١٢ قرأ : الناسي به ، وصحته : الناسي به
والاتباع . وفي السطر ٣ قرأ : وبيننا ما يليه ، وترك فراغا
لكلمة ، وصحتها : وبيننا ماثيته ، وليس هناك كلمة بعدها .

٧٧ - ص ٢٤٧ سطر ٤ قرأ : لابد من ، أنه بأحد ،
وصحته : لابد من وصفه أنه بأحد

٧٨ - ص ٢٥٨ سطر ١ قرأ : قيل له ، لابد من اعتبار
وجهة ، وصحته : قيل له : لاخلاف بينهم في أنه لابد من اعتبار
وجهة ، وفي السطر ١١ انقص جملة بعد كلمة نحو ، هي :
رجوعهم اليه في التفاء الختائين وفي السطر ١٢ قرأ : نهار ،
وصحتها : شهر وفي السطر ١٧ ترك فراغا كلمتين هما : نحو
فسح

٧٩ - ص ٢٦٢ سطر ٧ قرأ : وليس للغير الأمر شيء ،
وصحته : « وليس لك من الأمر شيء »

٨٠ - ص ٢٦٣ سطر ٢٠ ترك فراغا للكلمة ، هي : الجداد

٨١ - ص ٢٦٤ سطر ٢ ترك فراغا للكلمة ، هي : حب ، وفي
السطر ٨ ترك فراغا للكلمة لعلها : يوصف ، وقد أشار المحقق
الى هذا الاحتمال في الهامش .

٨٢ - ص ٢٦٥ سطر ٦ ترك فراغا للكلمة ، هي : استيعابا ،
وفي السطر ١٠ ترك فراغا كلمتين ، لعلها : فاما أنه

٨٣ - ص ٢٦٦ سطر ٧ قرأ : القول ، وصحته : البدل ، وفي
السطر ١٢ قرأ : بيانه ، وصحته : ثباته

٨٤ - ص ٢٦٧ سطر ٥ قرأ : فيما صحح ، وصحته : فهذا
صحيح .

٨٥ - ص ٢٦٩ سطر ٩ قرأ : لانا اعتبرنا ، ولعل الناسخ
اسقط كلمة : اذا ، فتقرأ : لانا اذا اعتبرنا

٨٦ - ص ٢٧٢ سطر ٥ ترك فراغا للكلمة ، هي : ما شاكله

٨٧ - ص ٢٧٣ سطر ١٧ قرأ : لايجوز أن يدل على زمن ،
وصحته : لايجوز أن يدل على شيء

٨٨ - ص ٢٧٧ سطر ٤ قرأ : الاستد ، وقال في الهامش ،
بقية الكلمة مداد سائل ، وصحته : الاستدلال ، والكلمة واضحة
لا مداد عليها . وفي السطر ٥ قرأ : طريقة الدليل وصحته :
طريقهما

٨٩ - ص ٢٨٠ سطر ١٢ قرأ : في حاله ، وصحته : من حاله ،
وفي السطر ١٨ قرأ : لأن الواجب على العبد اذا كان
وصحته : لأن الواجب على الغير اذا كان يضره ويقمه

٩٠ - اما الصفحة ٢٨٢ من المطبوع فقد أثبتنا على صورة
تشكل الفراغات من التكامات غير المقروءة نصفها أو أكثر . وقد
أثبتنا كما أثبتنا المحقق ثم أثبت صححتها . قال المحقق : فاذا
كانت مختلفة الموضوع أوجب في الصورة واحدهما أن تكون
الطل وتأثيرها ويتعلق الحكم بها محل كما أن موضوع
الشرع مخالف لموضوع العقل وهذه الجملة قلنا ان من يجوز
التعبد بالقياس الشرعي مع اثبات العقليات يفارق حاله حال
في نفهم التعبد بالشرع وذلك

لظنهم أن التعبد بالشرع يجب أن يجري مجرى التعبد بالعقل
فلهذا وجب وهذه طريقة مخالفة
لأنهم لما ظنوا أنه يوافق القياس العقلي

أوصلوا بذلك الى نفيه

وقد تبين أن النص هو كما يلي :

فإذا كانت مختلفة الموضوع أو يجب وأن كانت الصورة واحدة أن تكون العال وتأثيرها وتعلق الحكم بها مختلفة ، كما أن موضوع الشرع مخالف لموضوع العقل ولهذا الجملة قلنا : أن من نفى جواز التعمد بالقياس الشرعي مع اثبات العليات يفارق حاله حال البراهمة في نفهم التعمد بالشرع أصلا ، وذلك لأن القوم أتوا من قبل ظنهم أن التعمد بالشرع يجب أن يجرى مجرى التعمد بالعقل فلما رأوه مغالغا تطرفوا بذلك الى نفيه وهذه طريقة نفاة القياس لأنهم لما ظنوا أنه يوافق القياس العقلي ولم يستقم ذلك فيه أوصلوا بذلك الى نفيه . ثم ذكر الأستاذ المحقق أن بقية الورقة ١٥٥ب من المخطوط متصدرة القراءة فلم يثبتها ، وبالمودة الى المخطوط ، قرئت على النحو التالي :

ولو رتبوا كل واحد منهما حيث رتبته الدليل لزالته هذه الشبهة عنهم عن قرب لأنه لا يجوز إذا كانت الأحكام الشرعية تتبع اختيار التكليف من حيث كان لظفا ومصلحة ولا يجرى على نمط واحد في الأعيان والأزمان وبخالف الأحكام العقلية التي تثبت لصفات ترجع الى الأفعال إلا أن يكون فرع كل واحد منهما مطابقا لأصله فمتى طلب في فرع أحدهما ما يوجد في فرع الآخر كان التعمد بمنزلة أن يطلب « في » أحدهما ما يطلب في الآخر ومن لم يعرف كيفية التكليف وموضوعه في الاختلاف تعدر عليه معرفة هذه الأمور وإنما أتى المخالف من قصوره في المعرفة بهذا الشأن وتقصيره أو وضع كل واحد منهما في غير حقه « فيفلو » فيه أو يقصر من جهة لزومه .

ثم انتقل المحقق في الصفحة نفسها الى ما وهم أنه الورقة ١٥٦ من المخطوط مع أن ما أثبتته هو ابتداء الورقة ١٩٦ . وقد أثبتته هو في المطبوع مرة أخرى في الصفحة ٣٥٦ وببدا بالكلام التالي :

المذاهب أحكام الأفعال . . وهكذا أقبح ورقة من المخطوط بلوحيتها أ ب هنا مع أن السياق لا يحتمل هذا الإقحام ، إذ واضح أن الموضوع يختلف عما أثبتته وأن مكانه الحقيقي هو في الصفحة ١٩٦ أ أو ٣٥٦ من المطبوع ولم يثبت السيد المحقق الى هذا التكرار مع أنه في قسم مقارن من الكتاب .

وبالمودة الى المخطوط تبين صحة ما قلناه ولذلك فأننا أثبتنا هنا الورقة ١٥٦ أ بلوحيتها وهي التي أسقطها السيد المحقق من النص وذلك لفائدة مقتنى الكتاب وحتى يتسنى لهم استدراك هذا النقص .

وهكذا يجب أن يحذف ما أثبتته المحقق في الصفحة ٢٨٣ اعتبارا من السطر ٨ والجملة : المذاهب أحكام الأفعال . . الى نهاية الصفحة ٢٨٥ السطر ٨ ، والجملة : علم أنه الصواب في الجميع وليس : علم أنه تصويب الجميع كما أثبتته . ويستبدل بالصفحات المحذوفة ما يثبت فيما يلي ، وهو الصفحة ١٥٦ أ وب من المخطوط أما الصفحات المحذوفة منها فمكانها يأتي بعد ذلك أي في الصفحة ٣٥٦ .

واليك نص الورقة الناقصة :

١/٥٦ - في القياس الشرعي أن ينتهي إلى حد القياس العقلي أو يريد في القياس العقلي أن ينحط إلى رتبة القياس الشرعي ومثل ذلك دل من زعم أن في العقليات ما يكون الحق في الشيء وخلافه كالشرعيات فزعم أن كل مجتهد فيها مصيب إذا تاول القرآن والسنة . وجهل الفرق بين ما يصح أن يكون الحق فيه وخلافه وبين ما يستحيل ذلك فيه وإنما جهل ذلك من الوجه الذي ذكرناه . وعلى هذا الحد ظن كثير من المتفقه أن القياس الشرعي لا بد فيه من مطلوب معين ولا بد فيه من دليل يوجب القطع وأنه غير مخالف للقياس العقلي فأداه الى نقص أمور ثابتة في الشرع ، وأداه ذلك الى الجهل بكيفية التكليف لأنه ظن جواز تكليف الأمر وأن لم يميزه من غيره ولم يفصل بين أن يؤدي ما كلف أولا يؤدي على ما بينه من بعد .

والذي قدمنا ذكره يسقط هذه الشبهة ويبين الأصل في هذا الباب .

وأعلم أن القياس مبنى على قواعد : أحدها الحكم ، وله تعلق بالحكم فيه ويفسره ، والآخر العلة ولها تعلق بالحكم والأصل ، والدليل والإمارة لأنه مخالف لنفي الحكم الذي قد يثبت باضطرار .

١/٥٦ ب - واستدلال . والعلة لا تعلم إلا من جهة الاستدلال فلا بد من تعلقها بأوجه التي ذكرناها ولم نعن بالعلة اثباتها لأنها في الإثبات كالحكم فيما ذكرناه وإنما نعى كونها علة والآخرين الفرع الذي هو السبب في إمكان العلة لأن علة الحكم لا يروا للحكم المعلوم الذي هو المعلن وإنما يروا لأبواب حكم غير معلوم في الفرع واحدا مشاركة الفرع الأصل في علة الحكم فإن كان ما يقدم من الأدلة يوجب هذا الاعتقاد ونقيضه حصل هذا الاعتقاد واجبا وإن كان لا يقتضيه حصل عند اختياره ونظرة ، وإن لم يثبت القياس الحكم والتعمد قد يثبت بالقياس أن يكون مخطئا ومنافضا فالأول يحصل في العليات التي طريقة النظر فيها تنفق ولا تختلف ، والثاني يحصل فيها وفي الشرعيات . ولهذا الجملة قلنا أن الناظر والمفكر في القياس الشرعي ينظر في الأصول الواردة في الكتاب والسنة لأنها الدالة مع ثبوت القياس وبيان طريقة علل الحكم في الفروع وليس كذلك القياس العقلي لأن الناظر ينظر في نفس الحكم لا في الدليل الذي يثبت به الحكم ، ولذلك قد يصح في ذلك الحكم أن يكون ضرورة ولا يصح ذلك في الشرعيات فالواجب على المفكر أن يرتب كل واحد منها مرتبته في القواعد التي ذكرناها .

١/٥٧ - وأعلم أن الدليل إنما يدخل في العقل وما يتبعه من أحكامه فيكون العقل علة (وهنا تكمل مع الصفحة ٢٨٥ من الكتاب المطبوع السطر ٨)

٩١ - في الصفحة ٢٨٥ سطر ٨ قرأ : الفعل عليه ، وصحته : الفعل علة ، وفي السطر ٩ ترك فراغا لكلمتين هما : يحببته ، وفي السطر نفسه قرأ : وبعض الوصف في الفعل ، وصحته : وبعض أوصاف الفعل ، وفي السطر ١١ قرأ : من أن تنفصل بهذا . والذي يفيد ، وصحته : من حقيقة تنفصل بها من غيره والذي يفيد ، وفي السطر ١٧ ترك فراغا

لكلمة قال في الهامش أنها مرمجة لا تستبين ، والصحيح : أنها كلمة مشطوبة والسياق متصل مع شطبها .

٩٢ - في الصفحة ٢٨٦ سطر ٢ ترك فراغا لكلمة ، ولعلها : تعين ، وفي السطر ٤ قرأ : لاختران وترك فراغا للكلمة وصحته هي : لا امتداد . وليس هناك كلمة ناقصة .

٩٣ - في الصفحة ٢٩٨ سطر ٣ قرأ : ومع ، وصحته : مع ، دون الواو ، وفي السطر ٥ قرأ : اوتى ، وصحته : أتى : وفي السطر ١٦ قرأ : وأما مابه كره ، وصحته : وأما ما يذكره .

٩٤ - في الصفحة ٣٠٦ في السطر ٥ أقيم السيد المحقق على النص ورقة كاملة بلوحتها ولا يستقيم السياق معها ، وهي تقع في المطبوع من الصفحة ٣٠٦ سطر ٥ الى الصفحة ٣٠٨ سطر ١٢ وقد انتبه المحقق الى ذلك ولكنه لم يرجع الى المخطوط وبارجوع اليه الى أول الورقة ١٧٠ من المخطوط وهو في دار الكتب وجد أن هاتين اللوحتين مقحمتان من المصور فالورقة ١٦٩ بيضاء وأما اللوحة ب من هذه الورقة ١٦٩ فقد أثبت فيها ما يلي :

الجزء الثاني عشر من الشرعيات من الغنى

فيه تمام الفصل

فصل في بيان موضع القياس

فصل في بيان أصول القياس

فصل في علة القياس

فصل في بيان طرق صحة العلة

فصل في بيان شروط العلة وأحكامها

ثم يستمر السياق من بداية الورقة ١٧٠ من المخطوط الى الصفحة ٣٠٨ والسطر ١٣ من المطبوع

٩٥ - الصفحة ٣٠٩ السطر ٣ أثبت المحقق مايلي : على حد وما أخرجه وصحته : على حد الاستثناء وما أخرجه وفي السطر ١٥ ترك فراغا للكلمة ، هي : واحتمال ، وفي السطر ١٦ ترك فراغا للكلمة ، هي : لهما

٩٦ - في الصفحة ٣١٥ السطر ٩ قرأ : لامتنال الكتاب وهي في المخطوط كذلك ، ولعلها : لان امتثال الكتاب ، وبها يستقيم النص .

٩٧ - في الصفحة ٣٢١ سطر ١٢ أثبت وهذه علة النظام وأشار في الهامش ان القراءة غير مطمئة ، ورأى أنها مطمئة والسياق معها واضح

٩٨ - في الصفحة ٣٣٦ السطر ١٣ قرأ : وعلية الاشتباه ، وصحته ، وعلية الاشتباه

٩٩ - في الصفحة ٣٣٩ السطر ١١ ترك فراغا للكلمة ، هي : القياس

١٠٠ - في الصفحة ٣٤٠ السطر ١٥ قرأ : فيها ، وصحتها : فيها

١٠١ - ص ٣٤١ السطر ١٣ ترك فراغا لكلمتين ، هما : هذا الكتاب

١٠٢ - ص ٣٥٩ سطر ١٢ ترك فراغا لكلمتين هما : الذي له

١٠٣ - ص ٣٦٢ سطر ٥ قرأ : فما يتعلق ، وصحته : مما يتعلق ، وفي السطر ٧ قرأ : ترد العقليات ، وصحته : ترتيب العقليات .

١٠٤ - ص ٣٦٣ السطر ١ قرأ : ويتجه في ، وصحته : ويتحرى ، وفي السطر ٢ قرأ ظاهرا ، غامضا ، وصحتها : ظاهرا وغامضا ، وفي السطر ٤ قرأ : أن ، والاصح : لأن

١٠٥ - ص ٣٦٤ السطر ٤ قرأ : لبعض في أنه كان يتولاه ، وأرجح أن تقرأ : لبعض في ذلك أنه كان يتولاه وفي السطر ٦ قرأ : أن الشرع ، وصحتها : أن بالشرع ، وفي السطر ١٥ انقص المحقق من المخطوط سطرا « وتقرأ الجملة صحيحة كما يلي : جعل للمجتهد « الأجر في الاجتهادين المختلفين وان كان « الأجر .. وفي السطر ١٦ قرأ : يذكر ، وصحته : يذكر

١٠٦ - ص ٣٦٥ سطر ١٢ قرأ : في باب الامامة ، وصحتها : في باب الامامة وغيرها ، وفي السطر ١٤ قرأ : بين حاله وحاله مع معونة ، وصحته : بين حاله مقبلا وحاله مع معاونة .

١٠٧ - ص ٣٦٩ سطر ٤ قرأ : مشكلة عليه ، ولعل الاصح : مشكلة خلقه ، وفي السطر ٨ قرأ : ان يجعل مقودا له ، وأرجح أنها : بأن يجعل مقويا له .

١٠٨ - ص ٣٧٠ سطر ٣ قرأ : لأنه يعتد باجتهاد فاذا بطل وصحته : لأنه تعبد بالمتضاد ، فاذا بطل

١٠٩ - ص ٣٧١ سطر ١٢ قرأ : لمن يخاف في الامامة ، وصحتها : لمن يخالف في الامامة

١١٠ - ص ٣٧٢ سطر ٤ ترك فراغا لكلمة هي يحيل ، وفي السطر ٧ قرأ : انا نعلم بأن ظهر من المجتهدين مخطئ ، وصحتها : انا نعلم أن احد هذين المجتهدين مخطئ ، وفي السطر ٨ قرأ : في الأربعة ، وصحتها : في الأئمة الأربعة

١١١ - ص ٣٧٣ سطر ٦ قرأ : وهذا « من فيما صنفه يلحق ابطال الاستحسان وجماع العلم وغير ذلك من كيفية .. الخبر نطلق « القول ، وصحته : وهذا بين فيما صنفه ، نحو : ابطال الاستحسان ، وجمل في العام ، وغير ذلك من كتبه ، لكنه في الآية يطلق القول . وترى كيف ان العبارة مستقيمة بحسب ما أثبتناه وعربية لا أعجمية ، وفي السطر ٧ قرأ : وهو في الفاظه ، وصحته : ويميز في الفاظه

١١٢ - في الصفحة ٣٧٥ السطر ٣ قرأ : وهنا له قولنا ، وصحته : وهذا بمنزلة قولنا ، وفي السطر ٤ ترك فراغا لكلمة ، أظنها : عين . وفي السطر ١١ قرأ : لكان التكليف ، وصحته : لكان التعبد ، وفي نفس السطر قرأ : نقوله يتناقض ، وصحته : نقوله ساقط

١١٣ - ص ٣٧١ سطر ٦ قرأ : ولأولى النظر طلب ، وصحته : ولأن النظر طلب ، أما السطر ٦ ، فقد قرأه على النحو التالي : مطلوب ، ولا يجوز أن يكون الظن ، لأن الحكم انما للفعل فيه تعلق ، وصحته : مطلوب « به » ولا يجوز أن يكون الفرض الظن لأن الحكم انما « يتعلق بما » للفعل فيه تعلق ، وفي السطر ٨ قرأ : مثله ، وصحته : أشبهه ، وفي السطرين ١١ و ١٢ قرأ : على طريق الدم لا من أنه فعل قبيحا كما يوصف القاتل خطأ بأنه مخطئ في قبله ، وصحته : على طريق الدم لا لأنه فعل قبيحا كما يوصف القاتل خطأ بأنه مخطئ في قبله

١١٤ - ص ٢٧٨ سطر ١٦ قرأ : وحسبوا من القول
أن لا مزية ، وصحته : وإنما استوحشوا من القبول بأنه
لامزية .

١١٥ - ص ٢٧٩ سطر ١٢ قرأ : ماهو الانفع ، وصحته : لما
هو الانفع

١١٦ - ص ٢٨٠ سطر ٧ أنقص المحقق سطرا فقرا : لكنه
قال ، وصحته « * » لكنه « زعم أن الشرع قد دل على المنع فيه ،
ومنهم من قال يجوز التعبد به لكنه » قال ، وفي السطر ٩ قرأ :
فمنهم : وصحته : ففيهم

١١٧ - أما الصفحة ٢٨١ فقد ترك نصفها فراغات وقرأ كثيرا
من كلماتها بصورة خاطئة وقد رأينا أن نثبت ما أثبتته المحقق ثم
نثبت ما نرى أنه تصحيح من القراءة ليصحح الكتاب المطبوع .
أثبت هذه الصفحة كما يلي :

لا يعمل بذلك إذا كان الحكم وإنما يقصد بالواحد الذي
هو من الذي هو من باب العمل ولذلك لم يختلفوا
في أن خبر الواحد إنما يعمل به في الأحكام دون الحقوق
والعاملات لأنهم

أن أجازوا قبول خبر الواحد في
ذلك فبقي وكذلك قسمنا الأخبار فجعلناها مع
أربعة أضرب :

أحدها : ما ثبت به الحقوق وما يجري مجراها .

والآخر : ما ثبت الأحكام وما شاكلها

والأحاد

والآخر : ما ثبت به الحقوق الحاضرة كالمعاملات وغيرها
وسميناها بالمعاملات ولم

شرائط خبر الواحد بل عملنا فيه على ما تقتضيه

وطريقة العقل أو ما ورد الشرع . ثم اختلفوا في
التي لها يرد خبر الواحد كما اختلفوا في شروط قبوله وفي
موضع قبوله واختلفوا في صفات الخبر على الجملة وعلى
التفصيل جميعا لأنهم وإن ادعوا العباد في
من القول في سائر
واختلفوا في الخبر إذا تعارض وتنافى ما الذي يحمل على القبيح
وما الذي

وما الذي يعمل به على الوجه الذي يجوز أن يعمل به
كالاختلاف المباح وما شروطه . وما الذي لا يعمل به ، وإذا
لم يعمل به فهل يبطل أو يطلب ترجيحه ، أو يكون المكلف مخيرا ،
وغير ذلك مما قد اختلفوا فيه ففي تبين الكلام
في أصوله والسير في فروعه إلى وخبره

وبالعودة إلى المخطوط تقرأ الصفحة كما يلي :

لا يعمل بذلك إذا كان الحكم من باب العلم كالأصول
« واعتقادها » * وإنما اختلفوا في ما الذي هو من باب العلم

(١) قراءة اجتهدية .

وما الذي هو من باب العمل ولذلك لم يختلفوا في أن خبر
الواحد إنما يعمل به في الأحكام دون الحقوق والمعاملات لأنهم
كما أن أجازوا قبول خبر الواحد في بعض ذلك فهي طريقة
أخرى .

ولذلك قسمنا الأخبار فجعلناها على ثلاثة أضرب :
أحدها : ما ثبت به الحقوق وما يجري مجراها في مثل
الشهادات .

والآخر : ما ثبت به الأحكام وما شاكلها كأخبار الأحاد .

والآخر : ما ثبت به الحقوق الحاجزة كالمعاملات وغيرها
وسميناها أحيانا بالمعاملات ولم نستوف فيه شرائط خبر الواحد
بل عملنا فيه على ما يقتضيه غالب الظن في طريقة العقل أو على
ما ورد به الشرع . واختلفوا في العلة التي لها يرد خبر الواحد
كما اختلفوا في شروط قبوله واختلفوا في صفات الخبر على
الجملة وعلى التفصيل جميعا لأنهم وإن ادعوا العدالة فقد
اختلفوا في ما يثبت من القول في سائر الصفات واختلفوا في
الخبر إذا تعارض وتنافى ما الذي يحمل على القبيح وما الذي
« وكده » (*) وما الذي يعمل به على الوجه الذي يجوز أن يعمل
به كالاختلاف المباح ، وما شروطه وما الذي لا يعمل به . وإذا
لم يعمل به فهل يبطل أو يطلب ترجيحه ، أو يكون المكلف مخيرا
وغير ذلك مما قد اختلفوا فيه ونحن نبين الكلام في أصوله
ونسير في فروعه إلى جملة وخبره إن شاء الله .

هذه بعض الملاحظات التي سجلناها على الكتاب من القراءة
السريعة له حتى نهاية الصفحة ٢٨١ من المطبوع ، وقد تركنا
الصفحات الأخيرة أي من ٢٨٢ حتى ص ٢٨٦ وهي نهاية
الكتاب

لأننا نحتاج إلى إعادة كتابتها كلها من جديد بسبب كثرة
ما تركه السيد المحقق من نواقص مما لا تسمح به هذه المقالة .
وهكذا تبين لنا أن هذا الجزء مع ما بذله الاستاذ المحقق من
جهد يذكر له بالحمد والشكر قد أخرج على صورة لا يستطيع
القارئ أن يفيد منه الفائدة كلها ، فكثير من المصبرات التي
أثبتها السيد المحقق غير مستقيمة مما يجعل فهم قصص
المؤلف منها متعذرا وبوهم القارئ كما ذكرنا أن القاضي لا يحسن
الكتابة مع أنه كاتب فحل جبار ، هذا بالإضافة إلى ما رأيناه
من أسقاط بعض الصفحات ، وأقحام بعض الصفحات على
الأصل ، وتكرار بعض الصفحات التي أثبتت في أكثر من موضع
دون مراعاة انسجامها مع السياق أو عدمه .

هذا وإننا نلحظ أن يحتاج للسيد المحقق تصحيح هذه الأخطاء
واستكمال النواقص في طبعة قادمة فيخرج كتاب المفنى على
الصورة التي نرجوه لها من الكمال والوضوح والانتقان .

عبد الكريم النعمان

* قراءة اجتهدية .